

أصول

التخريج فدراسة لائشانيك

بقلم

الدكتور محمود الطحان

أستاذ الحديث المشارك

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ

١٤٢٥

هربية لفضيلة الشيخ محمد ناصر
الدين الألباني رحمه الله تعالى
رهباء دعوانة وملاطمة

Cal 31/10 0/1499
0/142

7/4/12

توضیح: این جدول به تفصیل در مورد نحوه استفاده از سیستم مدیریت منابع انسانی ارائه شده است.

عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب

فيكون الشيخ الثاني

_____ *Vol. 10*

_____ page 210

أصول

التخريج ودراسة الاسانيد

المكتوب محمود الطحان

أستاذ الحديث المشارك

جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

الطبعة الأولى

1971 - 2 1591

المطبوع في المطبعة العربية - حلب - باب الفصيح

وصف الأوائل، ثم بعد هذا أرجوزة تسمى «وسائل السائل إلى معرفة الأوائل»^(١)

وبهذا يتبين لنا قدم باع المؤلف في هذا الفن فهو أول من أقرد له كتاباً مستقلاً، لكنه اقتصر فيه على الرواية بالسند، وكتابه هذا ليس مستوعباً لهذا الفن، بل ليس مستوعباً لكل ما رواه الطبراني في هذا الباب، وأرجو من الله أن يعينني على استقصاء ما رواه الطبراني في هذا الفن إنه نعم المولى ونعم المسئول.

هذا وقد تقدم لي أحد الإخوة - جواه الله خيراً - بصورة عن مخطوطة هذا الكتاب حصل عليها من مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة من ضمن مجموعة مخطوطة في الحديث.

وبنلخص عملي في هذا الكتاب بما يلي:

- ١ - قراءة المخطوطة ونسخها وترقيم أحاديثها.
 - ٢ - ترجمة موجزة للمؤلف.
 - ٣ - ترجمة موجزة لرجال إسناده المخطوطة عن المؤلف.
 - ٤ - بيان سند الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف.
 - ٥ - ذكر من خرج الحديث من أصحاب الكتب الأخرى.
 - ٦ - ذكر ما يشهد للحديث من أحاديث أخرى رويت عن صحابي آخر.
- وقد جعلت الحديث في أعلى الصفحة ليبقى الكتاب على صورته، ثم جعلت أسفل الصفحة الكلام عن سند الحديث وتخريجه.

وإنني وأنا أقدم هذا الكتاب لإخوتي القراء لأتقدم بالشكر العميم لكل من ساهم وأعان على نشر هذا الكتاب راجياً من الله عز وجل أن يكتب لنا فيه

(١) عن كشف الظنون (١/١٩٩) بتصريف مع مقدمة كتاب الأوائل للمعري.

هذا ما سأقوم به في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، فأسأل الله
التوفيق والسداد ، والتيسير لانجازه على شكل ينفع الله به طلبة العلم والباحثين
في معرفة تخريج الأحاديث النبوية بسهولة ويسر . وأن يجعله خالصاً لوجه
الكريم آمين .

٤ - أشهر كتب التخريج ، والتعريف بعضها :

قلت إن علماء الحديث صنفوا عشرات من كتب التخريج (١) . فمن
أشهر تلك الكتب :

١ - تخريج أحاديث المذهب ، لأبي إسحق الشيرازي : تصنيف محمد بن
موسى الحازمي (- ٥٨٤ هـ) .

٢ - تخريج أحاديث المختصر الكبير ، لابن الحاجب : تصنيف أحمد بن
عبد الهادي المقدسي (- ٧٤٤ هـ) .

٣ - نصب الراية لأحاديث الهداية ، للمرغيناني : تصنيف عبد الله بن
يوسف الزبلي (- ٧٦٢ هـ) .

٤ - تخريج أحاديث الكشاف ، ~~للزبلي~~ : للحافظ الزبلي أيضاً .

٥ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير
للرافعي : تصنيف عمر بن علي بن الملقن (- ٨٠٤ هـ) .

٦ - المفتي عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار
تصنيف عبد الرحيم بن الحسين العراقي (- ٨٠٦ هـ) .

(١) انظر أسماء ما يقارب أربعين كتاباً في التخريج في « الرسالة المنطوقة » من ص
١٨٥ إلى ص ١٩١ .

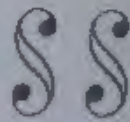
هو غير صحيح ، وان لم يكن عشرة آلاف بعد
مؤلفه اياه .

قريب من ألفي رجل ، ويقال إن فيه ثلاثين ألف حديث .

٣ - المعجم الصغير : له أيضاً . خرج فيه عن ألف شيخ من شيوخه .
يقصر فيه غالباً على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه .

٤ - معجم الصحابة ، لأحمد بن علي بن لال المَعْنَداني (- ٣٩٨ هـ) .

٥ - معجم الصحابة لأبي يعلى أحمد بن علي الوصلي (- ٣٠٧ هـ) .



٢ - ومنها كذلك كتاب « الجامع الكبير » للسيوطي أيضاً ، وهو -
كتاب ضخيم جداً ، قصد السيوطي من تأليفه جمع السنة كلها ، وقسم الأقوال
منه مرتب على حروف المعجم . وقد بوشر بطبعه في مصر ، وصدر منه
عدة مجلدات .

٣ - ومنها كذلك « الزيادة على كتاب الجامع الصغير » وهي عبارة عن
أحاديث انتقاها السيوطي زيادة على الجامع الصغير .

٤ - وقد قام الشيخ يوسف النبهاني بضم هذه الزيادة إلى أحاديث الجامع
الصغير ، وجعلها مؤلفاً واحداً سماه « الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع
الصغير » ورتب الأحاديث على حروف المعجم ، لكنه حذف الرموز التي فيها
بيان مرتبة الأحاديث ، فما أدري ما السبب ؟ وباليته أبقاها (١) .

(١) وقد طبع الكتاب بمصر بمطبعة مصطفى البابي الحلبي في ثلاثة مجلدات .

محمود بن أحمد العيني (- ٨٥٥ هـ) .

ج - شرح الاحياء ، لآلئ الفيض محمد مرغني الزمدي .

د - فتح القدير ، [شرح الهداية في فقه الحنفية] لكل الدين محمد
ابن عبد الواحد ، الشهير بابن الهمام (- ٨٦١ هـ) (١) .

هذا وإن التعليقات التي يضعها بعض العلماء الذين لهم عناية بالحديث
ومعلومه في هذا العصر أنشاء تحقيقهم لبعض الكتب المشتملة على أحاديث غير
مروقة المخرّج ، يمكن الاستفادة منها لمعرفة مخارج تلك الأحاديث .

ومن هؤلاء العلماء على سبيل المثال ، الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ،
وأخوه الشيخ محمود شاكر . والشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، والشيخ حبيب
الرحمن الأمطلي ، والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله ، وغيرهم جزئياً
لأنه تعالى الكل أفضل الخزاء وأجزل مثوبتهم .

(١) وقد طبعت هذه الكتب الأربعة كلها والمقدمة .

١ - أن يوجد أب يروي الحديث عن ابنه ، فأقرب مصدر لتفريجه هو الكتب التي أقردت* بجمع الأحاديث التي فيها رواية الآباء عن الأبناء . مثل :

كتاب « رواية الآباء عن الأبناء » لآبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (- ٤٦٣ هـ) .

٢ - أو يكون الإسناد مسلسلاً . فيستعان بالكتب التي جمعت الأحاديث المسلسلة .

مثل كتاب « المسلمات الكبرى » للسيوطي ، وقد جمع فيه ٨٥ / حديثاً .

ومثل كتاب « المناهل الثلاثة » في الأحاديث المسلسلة لمحمد بن عبد الباقي الأيوبي (- ١٣٦٤ هـ) وقد جمع فيه ٢١٢ / حديثاً .

٣ - أو يكون الإسناد مرسلًا . فيستعان بكتب المراسيل التي جمعت كثيرًا منها ، مثل :

كتاب « المراسيل » لآبي داود السجستاني ، وهو مرتب على الأبواب (١) .

وكتاب « المراسيل » لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الحنظلي الرازي (- ٣٢٧ هـ) (٢) أو يكون في السند راوٍ ضعيف ، فيبحث عنه في كتب الضعفاء والتكلم فيهم ككتاب ميزان الاعتدال للذهبي .

(١) طبع الكتاب بمصر بمطبعة محمد علي صبيح
(٢) طبع الكتاب مكتبة انشي بغداد وادراج سنجي السمراني

٤ - ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط ، مثل : صدوق ،
أو محله الصدق ، أو لا بأس به (عند غير ابن معين) فثبت
« لا بأس به » إذا قلنا ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة . أو
مأمون ، أو خيار .

٥ - ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح ، مثل : فلان شيخ ،
أو روى عنه الناس ، أو إلى الصدق ما هو ، أو وسط ، أو
شيخ وسط .

٦ - ثم ما أشعر بالقرب من التجريح ، مثل : فلان صالح الحديث ،
أو يُكتب حديثه ، أو يعتبر به ، أو مقارب الحديث ، أو صالح .

حكم هذه المراتب

١ - أما المراتب الثلاث الأولى ، فيحتج بأهلها ، وإن كان بعضهم أقوى
من بعض .

٢ - وأما المرتبتان الرابعة والخامسة فلا يحتج بأهلها ، ولكن يكتب
حديثهم ، ويُختبَر^(١) ، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة .

(١) أي يختبر ضبطهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات المتقين فان وافقهم أخرج بحديثهم
وإلا فلا . وبناء على هذا فان من قبل فيه « صدوق » فانه لا يحتج بحديثه
قبل الاختبار ، وقد وهم من قال : إن من قبل فيه صدوق فحديثه حسن ، لأن
الحديث الحسن من نوع المحتج به ، وعلى ذلك أئمة الجرح والتعديل وخطاظ
الحديث : : انظر في هذا : مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .

وعلم الحديث لابن الصلاح ص ١١٠ ، والتعريب للنسوي ٣٤٣/١ ، والتعريب
للسبكي : ٣٤٣/١ ، وفتح البث للسخاوي ٣٦٨/١ وغيرها ، فهذا اصطلاح
القوم في ذلك والله أعلم .

لأن من لا يعرف الشخص الذي يضيف الكلام إلى النبي ﷺ في منتهى
الاستناد فهو صحابي أم تابعي ؟ لا يستطيع معرفة ذلك الحديث فهو موصول
أم مرسل .

والمصنفات المفردة في تراجم الصحابة كثيرة أشهرها :

أ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب : لابن عبد البر الأندلسي .

هذا الكتاب من أجل كتب معرفة الصحابة . ويلاحظ على مؤلفه أنه
كثرة ، بإرادته كثيراً مما شجر بين الصحابة ، وسماه بـ « الاستيعاب » لظنه
أنه استوعب الأصحاب . مع أنه فاته شيء كثير .

وعدد تراجم الصحابة التي أوردتها فيه بلغت ثلاثة آلاف وخمسة
ترجمة ، وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من
الاسم ، ولكنه لم يهتم بعد ذلك بباقي الحروف ، ثم ذكر بعد الانتهاء من الأسماء
من اشتهر بكنيته ، ورتب الكنى على الحروف أيضاً ، ثم ذكر أسماء الصحابييات
ثم من اشتهرت منهن بكنيتها (١) .

ب - إند القابة في معرفة الصحابة : لمز الدين أبي الحسن علي بن محمد
ابن الأثير الجزري (- ٦٣٠ هـ) .

هذا الكتاب في معرفة أسماء الصحابة نفيس جيداً ، بذل مؤلفه جهداً
كبيراً في جمعه وتهذيبه وترتيبه ، واشتمل الكتاب على / ٧٥٥٤ / سبعة آلاف
 وخمسة وأربعة وخمسين نقلاً ، وقد رتب الأسماء ترتيباً دقيقاً ، فرتبهم على
حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول والثاني إلى آخر الاسم ، وكذلك بالنسبة

(١) طبع الكتاب عدة طبعات ، منها طبعة بذيّل « كتاب الإصابة » ، بمطبعة مصطفى
محمد بصر ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

ترجموا حديثه (١) ، وأما إذا قال : « فلان منكر الحديث » فلا تحسب الرواية عنه (٢) وكثيراً ما يسكت عن الرجل ، فلا يذكر فيه توثيقاً ولا تحريماً ، ومعنى ذلك توثيق له .

٢٢

ب - الجرح والتعديل : لابن أبي حاتم (٣٢٧ هـ) .

هذا الكتاب اقتص فيه مؤلفه أثر البخاري في « التاريخ الكبير » وقد أجاد فيه كل الإجادة ، وذلك لأنه اعتنى بذكر ما قيل في كل راوٍ من الجرح والتعديل ، ونلص تلك الأقوال ، ويؤمن ما أدى إليه اجتهاده في كثير منها ، والكتاب يعتبر بحق ، كتاب جرح وتعديل كما سماه به مؤلفه . وهو كتاب كبير طبع في ثمانية مجلدات مع مقدمته ، وتراجمه قصيرة غالباً ، إذ تراوح بين السطر والخمسة أسطر .

وقد رتب مؤلفه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم واسم الأب . لكنه يقدم أسماء الصحابة أولاً داخل الحرف الواحد ، وكذلك يقدم الاسم الذي يتكرر كثيراً .

ويذكر في كل ترجمة اسم الراوي واسم أبيه وكنيته ونسبه ، وأشير بشيوخه وتلاميذه ، وقليلاً ما يورد حديثاً من مرويات صاحب الترجمة ، ويذكر بلد الراوي ورحلاته ، والبلد التي نزل فيها واستقر ، كما يذكر شيئاً عن عظيمته إن كانت مخالفة لمقيدة أهل السنة ، ويذكر بعض مصنفاته إن كانت له مصنفات وهكذا ...

(١) الطبرقي الميث لمخاوي ٣٧٢/١ .

(٢) الطبرقي ميزان الاعتدال : ٢٠٢/٢ و ٢٠٦/١ .

حجر . فإن جاز أن يتقدم أحد الكتابين يكون تراجمه كالعنوان . فكتاب
« تقريب التهذيب » لحافظ ابن حجر أولى بهذا القدر ، والله أعلم .

٦ - تهذيب التهذيب : ثم جاء الحافظ ابن حجر فعدل على اختصار وتهذيب
كتاب « تهذيب الكمال » المزني في كتاب سماه « تهذيب التهذيب » وقد كان
اختصاره للكتاب وتهذيبه له على الوجه التالي :

١ - اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل .

٢ - حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها الذهبي من مروياته
العالية . وهو حوالي ثلث حجم الكتاب .

٣ - حذف كثيراً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزي
استيماهم . واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف منهم إذا كان
الراوي مكثرأ .

٤ - لم يحذف شيئاً من التراجم القصيرة في الغالب .

٥ - لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف وإنما رتبهم على
التقدم في السن والحفظ والاستناد والقراءة وما إلى ذلك .

٦ - حذف كلاماً كثيراً أثناء بعض التراجم لأنه لا يدل على توثيق
ولا تجريح .

٧ - زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق
من خارج الكتاب .

٨ - أورد في بعض المواضع بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء
المقاصد ، وقد يزيد بعض الألفاظ اليسيرة المصلحة .

٩ - حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل إلا في مواضع تقتضي المصلحة

مندرج في قبيل ما يُفقطع بصحته ، لتأتي الأمة كل واحد من كتابيها بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق (١) .

فإن الصلاح لم يكتف بأن الأحاديث التي في الصحيحين صحيحة فقط ، وإنما قل : بأنه مقطوع بصحتها ، وهذا المعري زيادة في التأكيد على صحتها وأنه لا يتطرق لصحتها أدنى ريب ولا يظن أحد أن ابن الصلاح وحده هو الذي قال بهذا القول ، لقد وافقه على قوله هذا عدد من الأئمة المتقدمين ، بل هو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة .

قال الحافظ ابن كثير في (الباعث الحثيث) : - بعد أن نقل عن ابن الصلاح قوله المذكور - « قلت وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه ، وأرشد

(١) علوم الحديث ص : ٢٥ . وأما قوله بعد ذلك : « سوى أحرف يسيرة تسكلم عليها من أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن » . فلا يتوهم أحد أن ابن الصلاح يقصد بذلك أنه يوجد في الصحيحين أحاديث يسيرة ضعيفة ، وإنما مراده أن أحاديث يسيرة انتقد بعض الحفاظ رجالاً في أسانيدھا فخرجت عن كونها في المرتبة العليا من الصحيح في نظر من انتقدها من الحفاظ ، فاستثنت من كونها مقطوعاً بصحتها ، لا من كونها صحيحة ، وذلك لأنه لم يقع الإجماع على تلقينا بالقول على الوجه الذي سبق ، بدليل ما نقله الحافظ السخاوي في (فتح المغيث) عن أبي إسحاق الأسفرائيني أنه قال : « أهل الصنعة يعمون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ، ولا يحصل الخلاف فيها بحال ، وإن حصل فذلك اختلاف في طرقها ورواتها » انظر فتح المغيث للسخاوي ١ / ٤٧ . إذن فالإجماع في نهاية الأمر حاصل على القطع بمحة أصول ومتون الأحاديث التي في الصحيحين . والخلاف في البسر منها ليس في تصحيحها أو عدم ثبوتها ، وإنما في أمور فنية يعرفها أهل الفن ، فكل ما أشار الآن من القول بأنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين إنما هو لتوضيح لبالة أفكار الناشئة والباحثين .